[677] في المسائل الاصولية، ولم يكن من همنا البحث عن جميع معتنقيها واستعراض أسمائهم وتحقيق صحة النسبة إليهم، لان ذلك يخرجنا عن طبيعة مهمتنا الاساسية. إذ غاية ما تدعو إليه طبيعة المدخل إلى دراسة الفقه هو الاحاطة بالمباني المختلفة والتعرف على السليم منها من غيره تمهيدا للدخول في مجالات إعمال الملكة في مسائلها الفقهية. وظني ان الكتاب أحاط نسبيا بهذه المباني وان لم يذكر جميع أسماء معتنقيها من المجتهدين، ومن ذكره منهم لا يتحمل مسؤولية خطأ النسبة فيما ينسبه من آراء إليه، ما دام قد أشار إلى ما لم يكن قد أخطأ في نسبته إلى ذلك المصدر. وللسبب نفسه، نرى أنه لا جدوى لذكر أكثر من للمبنى الواحد، وان ذكر عشرات المصادر، لان الاكثار من المصادر من التطويل غير المستساغ وهو مما لا يقتضي ان يكون إلا في حالات نادرة تقتضيها بعض الملابسات التي تحيط بذلك المبنى. وربما اخترنا من بين المصادر مصدرا لبعض المباني وأكثرنا من الرجوع إليه في كل ما يتصل بذلك المبنى نظرا لايماننا بأن هذا المصدر قد وفق أكثر من غيره في عرض ذلك المبنى وأدلته وكل ما يرتبط به، ولاعتقادنا بان هذا مما يسهل على الناقد مهمته بالرجوع إليه إذا أراد التعرف على واقع ما سجله هذا الكتاب. وثالث الامور هو: أكثر من غيره في عرض ذلك المبنى وأدلته وكل ما يرتبط به، ولاعتقادنا بان هذا مما يسهل على الناقد مهمته بالرجوع إليه إذا أراد التعرف على واقع ما سجله هذا الكتاب. وثالث الامور هو: العمل على تقويم هذه البحوث وهو ما سبق ان طلبناه في المقدمة، ونحاول تأكيده الآن، فان تناول
